تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

بعد مرور سنتين على الشغور الرئاسي كيف ترى الكتل النيابيّة الحلّ والمخرج؟

يصادف هذا الشهر مرور سنتين على شغور سدة رئاسة الجمهورية واستمرار الفراغ، فيما يستمر تقاذف رمي كرة المسؤولية بين القوى السياسية حول تعطيل انجاز هذا الاستحقاق الدستوري المهم، الذي يعيد الانتظام الى عمل المؤسسات وهيكلية الدولة ويساهم في انطلاق عجلة الحلول والمعالجات لعدد من الملفات والقضايا العالقة

فشل البرلمان منذ ايلول عام 2022، وعلى مدى 12 جلسة عقدها، في انتخاب رئيس جديد للبلاد خلفا للرئيس ميشال عون الذي انتهت ولايته في 31 تشرين الأول 2022. منذ 14 حزيران عام 2023، لم تنعقد اي جلسة جديدة بسب استمرار الخلافات السياسية والانقسامات العمودية الحادة بين القوى والكتل الممثلة في البرلمان. "الامن العام" التقت امين سر اللقاء الديموقراطي النائب هادي ابوالحسن، عضو تكتل لبنان القوي النائب ادغار طرابلسي، عضو تكتل الجمهورية القوية النائب غسان حاصباني، النائب الدكتور عبدالرحمن البزري، عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور اشرف بيضون.

ابوالحسن: لتسوية تنهي الشغور

■ كيف تقيمون ما جرى ويجري حتى الان بعد مرور سنتين على الشغور الرئاسي؟

□ الفراغ الذي نعيشه في لبنان يضعف الدولة وينهك الدولة، عندما يغيب رئيس الجمهورية ولا يكون هناك رئيس للجمهورية وبالتالي لا تشكل حكومة جديدة ولا يكون هناك برنامج اصلاحي وخطة تعاف وتوازن مالي سنستمر في الدوامة الاقتصادية الاجتماعية المالية والتي تفقد الناس حقوقها شيئا فشيئا، اضافة الى الحق الاساسي وهو اموال المودعين، ناهيك بترهل الدولة على كل المستويات نتيجة غياب التعيينات ونتيجة عدم تعافي الاقتصاد وتاثيراته على مداخيل الدولة وعلى التوظيفات، كل ذلك يؤدي الى اضعاف الدولة، هذا الحال اذا ما استمر يؤدي اولا الى خلل في التوازن الذي تم التوافق عليه في اتفاق الطائف ومن خلال وثيقة الوفاق الوطني، والتوازن على مستوى الوظائف، والشغور في المراكز حيث تصبح كل المواقع بالوكالة وبالتالي تفقد قدرتها على الفعالية والتاثير، وكل هذا يساهم في ترهل الدولة وانهاكها وتفكك الدولة في لبنان، وهذا لن يكون الا لمصلحة الفوضى في لبنان والفوضى هي ما يطمح اليه العدو الاسرائيلي من اجل ان يتحول لبنان الى بلد ضعيف ومنهك ومتهالك ومفكك، وفي ظل الانقسام الحاد الموجود في البلد حول الخيارات الاستراتيجية والسياسية، هذا يساهم ايضا في ان تنشأ بعض الافكار التي قد تدعو بالحد الادنى الى اللامركزية الادارية والمالية الموسعة وربما الفيديرالية وهذا يستبطن مسالة عميقة قد توصلنا الى بعض الطروحات الغريبة كان يطرح او يفكر البعض في العيش لوحده منعزلا عن الاخر.

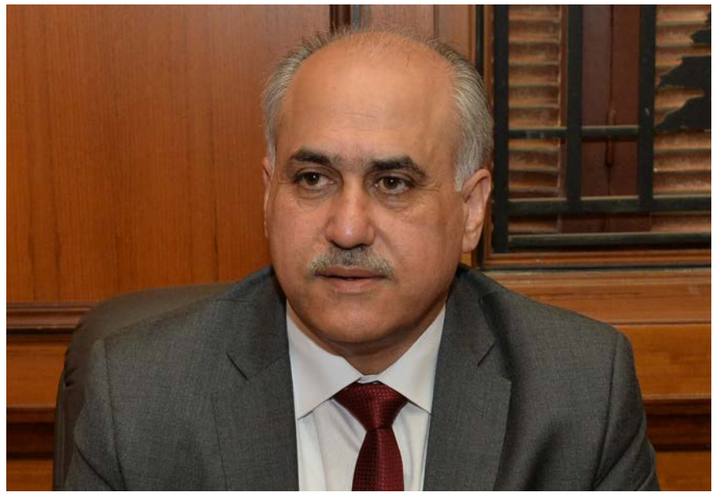

امين سر اللقاء الديموقراطي النائب هادي ابوالحسن.

■ ما المطلوب للخروج من هذه الازمة وانجاز الاستحقاق الرئاسي؟

□ العمل على انهاء الشغور الرئاسي، وهذا يتطلب ان نتفاهم كلبنانيين في ما بيننا على ايجاد التسوية الممكنة، لا سيما وان لبنان قام على فكرة التسوية وكل مشاكلنا سابقا انتهت بتشاور وحوار ومؤتمرات. علينا ان نختصر الطريق وان نتشاور ونتحاور لكي نتفق على رئيس لا يشكل مشروع غلبة لاي كان، بمعنى اخر، رئيس يحظى بغطاء مسيحي ولا يفرض على القوى الاخرى. هذا كلام مهم وسمعناه عند اكثر من فريق، المطلوب ان نبادر بشجاعة لهذه التسوية، وخصوصا ان من ينتظر سينتظر كثيرا لأن الاليات الدستورية وتوازنات المجلس لا تسمح لأي فريق بأن ياتي برئيس من عنده، حتى لو استطاع اي فريق ان ينفذ برئيس بـ65 صوتا لن يستطيع ان يشكل حكومة ويحكم وبالتالي التوافق يجب ان يكون عنوان المرحلة. كل هذا الكلام نقوله اليوم ولبنان في قلب العاصفة وحرب الابادة في غزة مستمرة والحرب على الضفة بدات، وهناك مشروع ترانسفير جديد تحت عنوان التهجير والتدمير والاستيطان. واقع المنطقة قد يتغير ولا احد يستطيع ان يتنبأ وان يعرف كيف سيكون مستقبلها ديموغرافيا وجيوسياسيا.

> **الفراغ يضعف الدولة وينهكها ويؤدي الى الفوضى**

طرابلسي: لحوار يؤدي الى الانتخاب

■ كيف تقيمون ما جرى يجري حتى الان بعد مرور سنتين على الشغور الرئاسي؟

□ نعاني من حالة من الفوضى على مختلف المستويات، فهناك حكومة مستقيلة لا تستطيع ان تحكم وفقا للدستور وتحاول القيام ببعض الاعمال. لا يوجد انتظام في العملية التشريعية، وهناك ما يشبه التمديد القصري للازمات. كذلك لا يوجد علاج لحاجيات الناس واولوياتها، فحتى القوانين المهمة والضرورية التي صدرت عن المجلس النيابي، تم تجاوزها وعدم الالتزام بها. كل هذه الفوضى ناتجة من غياب رئيس الجمهورية وبسبب استمرار الشغور في سدة الرئاسة الذي قارب السنتين حتى الان. ناهيك بالحرب الدائرة في الجنوب وتداعياتها، مما يدفعنا الى ضرورة الاسراع في انجاز هذا الاستحقاق الدستوري.

■ ما المطلوب للخروج من هذه الازمة وانجاز الاستحقاق الرئاسي؟

□ الذهاب الى انتخاب رئيس للجمهورية مطلب الجميع، من اجل انتظام عمل الدولة ومؤسساتها ووقف حالة الفوضى القائم في البلد. هذا الاستحقاق يتطلب منا التوافق والحوار والتفاهم من اجل انتخاب الرئيس لكي يستطيع ان يحكم ويكون عهده قوياً وناجحاً، فنحن كتكتل اصحاب فكرة ومقترح ورقة الاولويات الرئاسية التي تضع خارطة طريق للخروج من هذه الازمة، وتتضمن برنامج عمل للرئيس وللمرحلة المقبلة على مختلف ◄

عضو تكتل لبنان القوي النائب ادغار طرابلسي.

> **نعاني من الفوضى على مختلف المستويات بسبب الشغور**

المستويات. نؤكد دائما على التمسك بالقاعدة التمثيلية لرئيس الجمهورية كشرط ميثاقي اساسي للحفاظ على دوره، وتثبيت قاعدة احترام التوازن والتمثيل النيابي والشراكة الدستورية في تشكيل الحكومات، واحترام التوازن الوطني في الادارة العامة على قاعدة الكفاية عملا بالمادة 95 من الدستور، واحترام الميثاقية الوطنية في تكوين السلطات على قاعدة الشراكة التامة والمتوازنة بين المسيحيين والمسلمين، ورفض تكريس أي موقع لأي طائفة في المناصب الوزارية.

حاصباني: تكريس الحوار المسبق مخالف للدستور

■ كيف تقيمون ما جرى ويجري حتى الان بعد مرور سنتين على الشغور الرئاسي؟

□ من المؤسف ان نرى تكرارا في تعطيل الاستحقاق الرئاسي في كل مرة، لنصل الى مكان تفرض الاحداث نفسها لاتمام الاستحقاق تحت وطأة المخاطر بدل ان تفرض ارادة الشعب نفسها ويكون مجلس النواب في موقع يترجم رأي الشعب اللبناني في صندوق الاقتراع. لا بد من الاحتكام الى الدستور وفتح ابواب مجلس النواب من اجل انجاز الاستحقاق الرئاسي وانتخاب الرئيس، ولا شيء يمنع من اجراء تواصل سياسي بين الافرقاء لقيام تحالفات انتخابية وايصال المرشح الاوفر حظا. اما القول ان الرئيس عليه ان يأتي باجماع الجميع، وان يتفق عليه مسبقا، او ان الرئاسة الاولى تمر عبر الرئاسة الثانية، فهذه امورتخرج عن نص الدستور.

■ ما المطلوب للخروج من هذه الازمة وانجاز الاستحقاق الرئاسي؟

□ تحديد موعد لجلسة انتخاب رئيس للجمهورية مفتوحة بدورات متتالية الى حين انجاز الاستحقاق، وهذا لا يمنع التشاور والنقاش بين كل القوى السياسية قبل وخلال هذه العملية، للوصول الى تقاطعات تعطي احد المرشحين اكثرية نيابية. الموضوع ليس استخفافا بموقع احد بل احتراما لكل المواقع الدستورية. الوفاق الوطني انتج هذا الدستور، ولا يجوز ان نستخف به ونستعيض عنه بالعلاقات السياسية عند كل منعطف، كما لا يجوز بناء اعراف جديدة على اعراف قديمة فيصبح لدينا دستور جديد غير الدستور الذي نتج من الوفاق الوطني. هناك الية لتعديل الدستور اذا وجب الامر، لكن هذا الموضوع غير مطروح حاليا. اذا انطلقنا من جلسة انتخاب دستورية كاملة النصاب بدورات متتالية لا شيء يمنع النواب من التشاور بين الدورات بهدف تقريب وجهات النظر لانتخاب رئيس يحظى باكثرية في مجلس النواب، علما ان هذا ما حصل في انتخاب رئاسة المجلس في ذاتها. عندما يطرح الحوار او التشاور الممأسس والرسمي كشرط مسبق لعقد جلسة انتخاب، يخلق ذلك واقعة يمكن ان تتكرر ليس فقط في الاستحقاق الرئاسي، بل قد تنسحب على استحقاق رئاسة الحكومة او حتى رئاسة مجلس النواب. هذا لا يجوز، فقد يأتي رئيس جمهورية يطرح الحوار قبل اجراء الاستشارات النيابية الملزمة لتكليف رئيس حكومة او رئيس مجلس نواب يطرح حوارا قبل الدعوة لانتخاب خلف له، لا سمح الله. هذا يكون مخالفا للدستوروكارثيا، على سبيل المثال، هل الذين يتماهون مع طرح الحوار المسبق لانتخاب رئيس الجمهورية ويحاولون اقناع الاخرين بالتطنيش عن الدستور، سيقبلون بذلك اذا كان الاستحقاق مرتبطا برئاسات اخرى؟

> **لا يجوز بناء اعراف جديدة خارج الدستور**

عضو تكتل الجمهورية القوية النائب غسان حاصباني.

البزري: الرئيس حكما ويجب انتخابه فورا

■ كيف تقيمون ما جرى ويجري حتى الان بعد مرور سنتين على الشغور الرئاسي؟

□ للاسف فشل المجلس النيابي في انتخاب رئيس للجمهورية، ونحن ندخل العام الثاني من الشغور الرئاسي وتعطل المؤسسات الدستورية، والذي انعكس انخفاظا واضحا في فعالية وتماسك مختلف ادارات الدولة، سواء كانت ادارات تعنى بشؤون المواطنين مباشرة وتسيير اعمال الدولة او حتى القطاعات الامنية وغيرها. هذا الشغور ترافق مع استمرار الازمة المالية الاقتصادية التي ادت الى تراجع مستوى الدخل الفردي والى افقار الشريحة الاوسع من اللبنانيين وتحملهم اعباء معيشية عالية جدا. كما انه انعكس على عمل الحكومة والمجلس النيابي معا، حيث انقسم المجلس بين مَن يريد التشريع تحت عنوان "تشريع الضرورة"، وبين منَ يرفض التشريع على اعتبار ان وظيفة المجلس الاساسية هي انتخاب رئيس للجمهورية. عندما يلتئم المجلس يكون اولى واجباته انتخاب رئيس للجمهورية، وذلك من اجل اعادة تسييرالعجلة الادارية والدستورية. الوضع السياسي في لبنان الان اصبح اكثر تعقيدا عما كان عليه في الماضي ومما زاد من هذا التعقيد هو تداعيات الاوضاع الامنية للعدوان الاسرائيلي الواسع على غزة والسخونة التي تشهدها الجبهة الجنوبية مع شمال فلسطين المحتلة، والتي انعكست نفسها ايضا ليس فقط على الجنوب واهله، وانما على مساحات ومناطق وشرائح عدة في لبنان. اذا الشغورالرئاسي هو المشكلة الاساسية التي يجب اللجوء الى حلها حتى نستطيع اعادة تفعيل مختلف ادارات الدولة واعادة تشكيل حكومة جديدة. البعض يعتقد ان هناك ربما اولويات الان تتجاوز مرحلة رئاسة الجمهورية واننا نستطيع تسيير الامور بعيدا من اقرارنا بانتخاب رئيس للجمهورية، وهذا ما يسمى بعملية ترقيع سياسي تجري من اجل حل بعض الامورالعالقة تحت شعارات متعددة، جزء منها يدعى "تشريع الضرورة" وجزء منها يسمى "المجلس سيد نفسه" وجزء منها مرتبط بالاختلاف على تفسير دور الحكومة وشكلها وصلاحياتها في ظل غياب رئيس الجمهورية.

> **ما يجري حتى الان ترقيع سياسي يجب ان لا يستمر**

النائب الدكتورعبدالرحمن البزري.

■ ما المطلوب للخروج من هذه الازمة وانجاز الاستحقاق الرئاسي؟

□ موقفنا واضح، نحن مع انتخاب رئيس للجمهورية يرضي طموحات اللبنانيين ويعيد بناء الدولة ذات السيادة والقوية، الدولة الراعية، دولة العدالة الاجتماعية، دولة غياب المحسوبيات ودولة دعم الكفايات وتعزيزها. هذه الدولة القادرة التي تقوم بكامل واجباتها في مختلف القطاعات تستطيع ان تملء الفراغات التي حدثت على مدى عقود نتيجة لمحاولات مبرمجة لتغييب الدولة وتعطيل دورها واضعافها في العديد من القضايا والامور، فتخلفت عن اداء واجبها سواء كان اجتماعيا او صحيا او ثقافيا وتربويا ام امنيا وصولا الى نواحي اخرى، ◄

◄ ونحن نعتقد ان الحل يبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية وانا من النواب الذين يعتقدون ان من واجبنا الذهاب وانتخاب رئيس وعدم الخروج من الجلسة تحت اي مبرر حتى ننهي انتخابنا لرئيس الجمهورية، حتى لو لم يكن من الذين توافقنا على انتخابه، هو افضل بكثيرمن استمرارالفراغ في سدة رئاسة الجمهورية. ان اي رئيس ينتخب عليه ان يتحول الى حكم لكي يفصل بين اللبنانيين ولكي يعيد تفعيل الادارات وتشكيل حكومة تستطيع وضع خطة تعافي وانقاذ حقيقية.

بيضون: الحوار هو المعبر الالزامي للحل

■ كيف تقيمون ما جرى ويجري حتى الان بعد مرور سنتين على الشغور الرئاسي؟

□ نحن نعيش حالة استنزاف مستمرة على مختلف الصعد ليس السياسية منها فقط، بل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية والادارية وصولا الى المعيشية. ان مقاربة كل هذه التحديات تستدعي منا جميعا كقوى فاعلة لمعالجتها اعادة انتظام عمل المؤسسات وعتبتها الاولى رئاسة الجمهورية، ان اعادة عجلة الحياة السياسية الى طبيعتها في لبنان بات امرا اكثر من ضروري وملح لان تداعيات خلو سدة الرئاسة انعكس على مجمل الميادين في لبنان وبات المواطن والمؤسسات يدفعا الثمن اولا واخرا، ومن المستغرب التمادي في المهاترات السياسية والتلهي بالقشور او التلطي خلف حجج واهية لا تخدم الا مصالح اصحابها الضيقة وتناقض روحية وثيقة الوفاق الوطني.

■ ما المطلوب للخروج من هذه الازمة وانجاز الاستحقاق الرئاسي؟

□ السبيل الوحيد لانجاز هذا الاستحقاق هو الحوار ثم الحوار ثم الحوار اي التوافق بين القوى السياسية والكتل التي تمثلها في مجلس النواب، لاننا نملك الجرأة كقوى سياسية الاعتراف بعجزنا كما باقي الكتل البرلمانية والقوى السياسية الاتيان برئيس جمهورية في معزل عن باقي الكتل النيابية نظرا الى التوازن السلبي للكتل في مجلس النواب. من هنا انطلق دولة رئيس مجلس النواب بمبادرته الحوارية البناءة التي عرفت حينها بمبادرة الـ 7 ايام كحد اقصى، تليها جلسات متتالية ومفتوحة اذا لم يحصل اي توافق بيننا على اسم المرشح، وقد لاقت اليوم هذه المبادرة تاييد جميع القوى السياسية في الداخل باستثناء حزب واحد، لا بل اكثر من ذلك لاقت ترحيبا وتأييدا من اللجنة الخماسية، لا اعلم ما هي هواجس من يرفض بلا مبرر منطقي هذا التوافق، وكأننا تناسينا ان روحية نظامنا السياسي منبثقة من الديموقراطية الميثاقية المبنية على التوافق والحوار. السؤال الذي يطرح اين المشكلة في الحوار او التشاور طالما ان له سقفا زمنيا قصيرا وبلا قيد او شرط. اذا لم نتفق على مرشح بعد انقضاء تلك المدة، تكون الكلمة الفصل لمجلس النواب من خلال جلسات متتالية ومفتوحة، فليترشح من يترشح في السباق الرئاسي. هاجسنا يتعدى انتخاب الرئيس الذي نراه ضرورة ملحة، الى توفير الارضية المرنة لتشكيل حكومة وانطلاقتها لحل كل التحديات الداخلية والخارجية. بتنا نشعر ان البعض لا يريد رئيسا للجمهورية من خلال التوافق، بل يراهن على تسويات اقليمية خارجية قد تبدل في ميزان القوى لمصلحته. نقول لهؤلاء لا تتعبوا انفسكم فلا مجال لترف الوقت، ولنمض معا يدا بيد كقوى سياسية في مقاربة هذا الاستحقاق تحت سقف التوافق كمعبر ضروري يخدم الجميع من دون استثناء.

> **البعض يراهن على تسويات اقليمية خارجية**

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور اشرف بيضون.